إصـرار لبناني على العـودة الطوعية

رغم المخـاطر الأمنية في سوريا

يستعرض مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) بشكل منتظم آخر تطورات حالة حقوق الإنسان للاجئين السوريين في لبنان. تهدف هذه النشرة إلى إطلاع الرأي العام على ملخص أحوال حقوق الإنسان في البلاد، وإتاحة المعلومات المتوفرة للمجتمع المدني والجهات المانحة وصنّاع القرار، كما يلي هذه النشرات، تقارير شهرية تُنشر بشكل دوري على الموقع الإلكتروني لـ ACHR.

النشرة الثانية | 17 كانون الثاني/ يناير 2023

أصدرت وزارة التربية اللبنانية الأسبوع الماضي قرارًا يفضي إلى إيقاف التعليم في المدارس الرسمية لفترة ما بعد الظهيرة للطلاب السوريين عملًا بمبدأ "المساواة"، وذلك في سياق إضراب العام للمعلمين بسبب العجز الحكومي في تغطية مرتبات موظفي المدارس الحكومية.

يأتي إعلان الوزارة التربية اللبنانية بعد **سلسلة من الضغوطات الحكومية على الطلبة السوريين**، ففي أيلول 2022، قال وزير التربية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، عباس الحلبي، إن حكومته **"لن تقترض لكي نعلم غير اللبنانيين"**، وكان ذلك خلال اجتماع عُقد مع الجهات الدولية المانحة لتحديد حاجة قطاع التعليم من أجل إطلاق العام الدراسي.

ولا علاقة رواتب كوادر المعلمين لتعليم الطلاب السوريين باستقطاعات كوادر المعلمين الذين يتلقون رواتبهم من موازنة وزارة التربية اللبنانية الرئيسية، إذ يتلقى المعلمون مستحقاتهم المالية من خلال موازنة تُدفع من قبل منظمة يونيسف، ورغم ذلك، تم **منع استمرار الطلاب السوريين من التعليم**، ضمن انتهاك واضح لحق تعليم الطلبة اللاجئين، وزيادة الصعوبات على اللاجئين بشكل مستمر، لدفعهم باتجاه اختيار العودة إلى سوريا، حيث ما تزال المخاطر الأمنية مستمر في جميع المناطق السورية.

وهذا القرار يُعد انتهاكًا واضحًا بحق التعليم، علمًا أن الموازنة المخصصة للمعلمين في الدوام ما بعد الظهيرة المخصص للطلاب السوريين يتم صرفها بتمويل من منظمة اليونيسيف، وهي مختلفة عن الموازنة المخصصة للمعلمين في الدوام الصباحي والمخصص للطلاب اللبنانيين والتي يتم صرفها من موازنة وزارة التربية ضمن خطّة موازنة الحكومة اللبنانية العامة. وعلى الرغم من ذلك، فقد تم منع استمرار الطلاب السوريين من التعليم، ضمن انتهاك واضح لحق تعليم الطلبة اللاجئين، وزيادة الصعوبات على اللاجئين بشكل مستمر، كـ أحد أساليب الضغط المباشرة على اللاجئين لدفعهم باتجاه اختيار العودة إلى سوريا، والتي ما تزال المخاطر الأمنية فيها مستمرة إلى يومنا بحسب تقارير الأمم المتحدة.

وبعد مرور أكثر من 10 سنوات على لجوء اللاجئين السوريين إلى لبنان، بسبب ما تعانيه بلادهم من النزاع المسلح المستمر، قال رئيس التيار الوطني الحر والنائب في البرلمان اللبناني جبران باسيل إن اللجوء السوري في البلاد هو "أزمة كيانية طويلة الأمد"، مطالبًا المجتمع الدولي "التوقف عن الضغط على لبنان، وتمويل النازحين في لبنان وتخويفهم من العودة إلى أرضهم"، وأوصى المجتمع الدولي تمويل "العودة الآمنة".

وبحسب ما نقلته قناة "الجديد" اللبنانية، **أعاد عناصر من الجيش اللبناني مجموعة من اللاجئين السوريين**، في 15 من كانون الثاني/ يناير الحالي، حاولوا دخول لبنان بشكل غير شرعي، وتم تسليمهم إلى الأمن السوري عبر معبر "الجسر الغربي" في وادي خالد بعكار، وفي وقت سابق، نفّذ عناصر من الجيش عمليات ترحيل قسي إلى سوريا منذ بداية العام الحالي، بحق ما يقارب 200 لاجئ سوري بحسب معلومات حصل عليها مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)، رغم التقارير الدولية التي تؤكد على أن سوريا ما تزال غير آمنة.

وهذه التصريحات الحكومية تأتي بالتزامن مع استمرار حركة النزوح الداخلية على نطاق واسع في سوريا، حيث سجلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين **6.9 مليون نازح داخلي في جميع المناطق السورية**، كما يحتاج 14.6 مليون سوري إلى مساعدة إنسانية، بزيادة قدرها 9% عن عام 2021، و76% من الأسر في سوريا غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية.

وشجّع باسيل، ضمن خطاب الكراهية الممنهج في لبنان ضد اللاجئين، حكومته على **الاستمرار في تنفيذ خطة "العودة الآمنة" إلى سوريا**، رغم أن التقرير الأحدث للجنة التحقيق الدولية المستقلة الخاصة بسوريا أكد على أن "سوريا لا تزال غير آمنة". وقد نشر مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) تقارير سابقة تحتوي على شهادات ومعلومات حول ظروف اللاجئين العائدين إلى سوريا، كما الظروف التي تواجه اللاجئين السوريين في لبنان لدفعهم للعودة إلى بلادهم.